

جامعة ميدأوشن

كلية إدارة الأعمال

قسم / ماجستير إدارة الأعمال

أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة
العربية السعودية

إعداد الطالب: مسعدة حمدان الزبيدي

الرقم الجامعي: 261002682

إشراف:

د. الفیصل عبد الحمید محمده حسن

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2026

تبقى حقوق الطباعة والنشر لصالح جامعة ميدأوشن

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، وله الحمد والشكر أولاً وآخرًا.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى والديَّ الكريمين، اللذين كانا بعد توفيق الله تعالى مصدر العون والسند، وغرسا في نفسي قيم الاجتهاد والمثابرة، وأحاطاني بدعائهما الصادق ودعمهما اللامحدود، فلهما مني خالص المحبة وعظيم الامتنان، وأسأل الله أن يبارك في عمرهما ويجزيهما عني خير الجزاء.

كما أهدي هذا العمل إلى أهلي الأعزاء، الذين كانوا خير سندٍ وعون، وإلى أصدقائي الكرام الذين أحاطوني بالتشجيع، وأسهموا بكلماتهم الطيبة ودعمهم المستمر في إتمام هذا البحث.

راجيًا من الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للعلم وأهله، وأن يكتب التوفيق والسداد للجميع.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث، فما كان لي أن أبلغ هذه المرحلة إلا بفضلته وتوفيقيه، فله سبحانه الحمد أولاً وآخرًا.

ثم أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى والدتي الغالية، التي كانت بعد الله تعالى مصدر دعمي وقوتي، وأحاطتني بدعائها الصادق وتشجيعها المستمر، فكان لتقنتها ومساندتها بالغ الأثر في مواصلة مسيرتي العلمية وإتمام هذا العمل. أسأل الله أن يجزيها عني خير الجزاء ويرحم والدي برحمته الواسعة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أصحاب الفضيلة والسعادة أعضاء هيئة التدريس، من الأساتذة والدكاترة الأفاضل، الذين تشرفت بالتعلم على أيديهم، واستفدت من علمهم وتوجيهاتهم، وكان لهم أثر بالغ في إثراء معارفي العلمية وتنمية مهاراتي البحثية. وأخص بالشكر كل من أسهم بتوجيه أو ملاحظة أو نصيحة كان لها أثر في إنجاز هذا البحث وإخراجه بالصورة المأمولة.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي يد العون والمساندة، وأسهم، ولو بكلمة طيبة أو توجيه صادق، في إنجاز هذا العمل

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة المؤسسية في المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، وقياس طبيعة العلاقة بينهما، في ظل التوجهات الحديثة نحو تعزيز الاستدامة المؤسسية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي الوصفي التفسيري، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من العاملين في المناصب الإدارية والإشرافية بالشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية. واستندت الدراسة إلى عدد من المنطلقات النظرية، أبرزها نظرية الوكالة، ونظرية أصحاب المصلحة، ونظرية الشرعية، لتفسير العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية.

وتناولت الدراسة الحوكمة المؤسسية بوصفها المتغير المستقل بأبعادها المختلفة، في حين مثلت المسؤولية الاجتماعية المتغير التابع بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية. كما سعت إلى اختبار أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية، وبيان إسهامها في تحقيق الاستدامة المؤسسية.

ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في تقديم إطار علمي وتطبيقي يساعد إدارات الشركات الصناعية متوسطة الحجم على تطوير ممارسات الحوكمة المؤسسية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، كما تقدم توصيات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والجهات التنظيمية في

المملكة العربية السعودية، إلى جانب الإسهام في سد الفجوة البحثية المتعلقة بدراسة هذا الموضوع في البيئة السعودية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المؤسسية، المسؤولية الاجتماعية، الشركات الصناعية متوسطة الحجم، الاستدامة المؤسسية، المملكة العربية السعودية، رؤية المملكة ٢٠٣٠

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم:.....

إهداء:.....

شكرو تقدير:.....

مقدمة:.....

مشكلة الدراسة:.....

أهمية الدراسة:.....

أهداف الدراسة:.....

تسؤلات الدراسة:.....

فروض الدراسة:.....

الدراسات السابقة:.....

الفجوة البحثية:.....

المنطلقات النظرية للدراسة:.....

المنهجية وطرق البحث:.....

أداة الدراسة.....

خامسا: حدود الدراسة.....

المراجع.....

شهدت بيئة الأعمال خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة نتيجة التغيرات الاقتصادية والتقنية والتشريعية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بوصفها إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين جودة القرارات الإدارية، والحد من المخاطر، وتحقيق الاستدامة المؤسسية. وفي الوقت ذاته، أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات من المفاهيم الاستراتيجية التي تتجاوز تحقيق الأرباح إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويرفع من تنافسية الشركات واستدامة أعمالها.

وعلى الصعيدين العالمي والمحلي، حظيت الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية باهتمام متزايد من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات التنظيمية، لما لهما من دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الأداء المؤسسي. وفي المملكة العربية السعودية، تعزز هذا الاهتمام في ظل مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي أولت أهمية كبيرة لتطوير بيئة الأعمال، ورفع مستوى الحوكمة، وتحفيز القطاع الخاص على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما تمثل الشركات الصناعية متوسطة الحجم عنصراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني، نظراً لدورها في تعزيز الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وتنمية المحتوى المحلي، الأمر الذي يجعل دراسة العوامل المؤثرة في ممارساتها الإدارية والاجتماعية ذات أهمية علمية وعملية.

ورغم تزايد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، إلا أن معظمها ركز على الشركات الكبرى أو المؤسسات المالية، بينما لا تزال الدراسات التي تناولت الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية محدودة. كما أن خصوصية البيئة التنظيمية والاقتصادية السعودية تستدعي إجراء المزيد من الدراسات التي تستكشف طبيعة العلاقة بين الحوكمة المؤسسية ومستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في هذا النوع من الشركات، بما يساهم في سد الفجوة البحثية وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها على المستويين الأكاديمي والتطبيقي.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، من خلال استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، وبناء نموذج الدراسة وفرضياتها، ثم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وصولاً إلى عرض النتائج ومناقشتها، وتقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم صانعي القرار وتعزيز ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم بالمملكة.

مشكلة الدراسة

أصبحت الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الشركات لتحقيق الاستدامة وتعزيز قدرتها التنافسية، حيث تسهم الحوكمة المؤسسية في رفع مستويات الشفافية والمساءلة وتحسين جودة القرارات الإدارية، بينما تعزز المسؤولية الاجتماعية العلاقة بين الشركات وأصحاب المصلحة، وتدعم مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. وقد ازداد الاهتمام بهذين المفهومين في المملكة العربية السعودية تزامناً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تؤكد على رفع كفاءة القطاع الخاص وتعزيز ممارسات الحوكمة والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

وعلى الرغم من التطورات التنظيمية التي شهدتها المملكة، وما صاحبها من إصدار لوائح حوكمة الشركات وتعزيز ممارسات الإفصاح والاستدامة، إلا أن الواقع العملي يشير إلى وجود تفاوت بين الشركات في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وانعكاسها على ممارسات المسؤولية الاجتماعية، ولا سيما في الشركات الصناعية متوسطة الحجم التي تواجه تحديات تتعلق بالموارد المالية والإدارية، وبناء الأنظمة الداخلية، والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، مقارنة بالشركات الكبرى. كما تشير الأدبيات الحديثة إلى أن تأثير آليات الحوكمة في ممارسات المسؤولية الاجتماعية يختلف باختلاف خصائص الشركات وقطاعاتها وبيئاتها التنظيمية، مما يستدعي إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية في البيئة السعودية.

وتتمثل الفجوة البحثية في أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الشركات المدرجة في سوق المال أو القطاع المالي والشركات الكبرى، في حين لم تحظ الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية بالقدر الكافي من الدراسة، رغم دورها المهم في دعم الاقتصاد الوطني، وزيادة الإنتاج الصناعي، وتوفير فرص العمل، والإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. كما أن نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية جاءت متفاوتة باختلاف البيئات والقطاعات، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى دراسة هذه العلاقة في سياق الشركات الصناعية متوسطة الحجم بالمملكة.

وانطلاقاً مما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف على مدى تأثير الحوكمة المؤسسية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، ومحاولة تفسير طبيعة هذه العلاقة في ضوء البيئة التنظيمية والاقتصادية السعودية.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في صورة التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، هي:

ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

ما مستوى تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

ما أكثر أبعاد الحوكمة المؤسسية تأثيراً في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية (المعرفية)

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً يحظى باهتمام متزايد في الأدبيات الإدارية المعاصرة، والمتمثل في العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، وذلك في إطار الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية. وتسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، وتقديم إطار نظري متكامل يجمع بين المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة ذات الصلة.

كما تسعى الدراسة إلى سد فجوة في الأدبيات العلمية، وذلك من خلال التركيز على الشركات الصناعية متوسطة الحجم، التي لم تحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بالشركات الكبرى أو الشركات المدرجة في الأسواق المالية، خاصة في البيئة السعودية. ومن المتوقع أن تشكل نتائج هذه الدراسة مرجعاً علمياً يمكن أن تستفيد منه الدراسات المستقبلية في مجالات الحوكمة المؤسسية، والمسؤولية الاجتماعية، والاستدامة المؤسسية، وأن تفتح آفاقاً بحثية لدراسة متغيرات أخرى ذات علاقة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية (العملية)

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في تقديم نتائج وتوصيات عملية يمكن أن تساعد إدارات الشركات الصناعية متوسطة الحجم على تطوير ممارسات الحوكمة المؤسسية بما يسهم في تعزيز مستوى المسؤولية الاجتماعية وتحسين الأداء المؤسسي والاستدامة. كما يمكن أن توفر الدراسة مؤشرات تساعد المؤسسات على تحديد جوانب القوة وفرص التحسين في تطبيق مبادئ الحوكمة وممارسات المسؤولية الاجتماعية.

ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في دعم صانعي السياسات والجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية، من خلال توفير أدلة علمية تساعد في تطوير السياسات واللوائح المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى إسهام هذا الأثر في تعزيز الاستدامة المؤسسية على مستوى الشركات، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أيضا تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر النموذج التشغيلي للحوكمة المؤسسية في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.

تقييم العوائق التنظيمية والإدارية التي تحد من التطبيق الفاعل للحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم، وبيان أثرها في مستوى المسؤولية الاجتماعية.

تحليل الآثار الإيجابية لتطبيق الحوكمة المؤسسية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المؤسسية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم.

تحديد العلاقة بين مستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية ومستوى المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.

تقديم مقترح لتبني نماذج مبتكرة للحوكمة المؤسسية تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتحسين الأداء المؤسسي، ودعم الاستدامة بما يتوافق مع المستهدفات العامة في المملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عن هذا التساؤل العام أربعة تساؤلات رئيسية، على النحو الآتي:

السؤال الرئيس الأول:

ما واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

- ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم؟
- ما مدى التزام الشركات بالشفافية والإفصاح والمساءلة وفق مبادئ الحوكمة المؤسسية؟
- ما مدى كفاءة النموذج التشغيلي للحوكمة المؤسسية المطبق في هذه الشركات؟

السؤال الرئيس الثاني:

إلى أي مدى تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الاستدامة المؤسسية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مستوى تبني الشركات الصناعية متوسطة الحجم لممارسات المسؤولية الاجتماعية؟
- ما أبرز مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تركز عليها هذه الشركات؟
- ما مدى إسهام المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الاستدامة المؤسسية داخل هذه الشركات؟

السؤال الرئيس الثالث:

ما أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟

- ما أثر النموذج التشغيلي للحوكمة المؤسسية على مستوى المسؤولية الاجتماعية؟
- ما أبرز العوائق التنظيمية التي تحد من فاعلية الحوكمة المؤسسية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية؟

- ما الآثار الإيجابية لتطبيق الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المؤسسية؟

السؤال الرئيس الرابع:

كيف يمكن تعزيز دور الحوكمة المؤسسية في دعم المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الاستدامة في الشركات الصناعية متوسطة الحجم؟

- ما المتطلبات اللازمة لتطوير مملسات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم؟
- ما النماذج أو المملسات المبتكرة التي يمكن تبنيها لتعزيز الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية؟
- ما التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم صناع القرار والجهات التنظيمية لتعزيز الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.
وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيتان الفرعيتان الآتيتان:

الفرضية الفرعية الأولى

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبني الابتكار في النموذج التشغيلي للحوكمة المؤسسية على مستوى المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعالجة العوائق التنظيمية المرتبطة بتطبيق الحوكمة المؤسسية على مستوى المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى (دراسة محلية)

أجريت هذه الدراسة من قبل مصعب سعد النعيم (2025). أثر خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية: حالة تطبيقية على الشركات الصناعية السعودية. المجلة العربية للإدارة، 45(6).

هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية السعودية المدرجة، وتحديد مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة والملكية الحكومية ومكافآت أعضاء المجلس في مستوى الإفصاح.

وسعت الدراسة إلى الإجابة عن مدى تأثير خصائص حوكمة الشركات في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية السعودية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج التاريخي والاستنباطي في بناء الإطار النظري وصياغة الفرضيات، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، وبلغت عينة الدراسة (42) شركة من قطاع المواد الأساسية واعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى للتقارير السنوية للشركات، واستخدمت الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى:

- أظهرت الدراسة تفوقاً في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين الشركات يث بلغ متوسط مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في الشركات محل الدراسة حوالي 66%
- كما بينت أن بعض خصائص الحوكمة تؤثر في مستوى الإفصاح، في حين لم يثبت وجود تأثير معنوي لبعض الخصائص الأخرى.

الدراسة الثانية (خرجية)

أجريت هذه الدراسة من قبل نايف زويد المشرفي المطيري (2025) حيث تناولت أثر تطبيق آليات الحوكمة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية على الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي مجلة جامعة ميدأوشن .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر آليات الحوكمة المؤسسية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع التركيز على أبعاد الحوكمة المؤسسية، وهي: وجود إطار فعال للحوكمة، وضمان حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ودور أصحاب المصلحة، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة، بهدف تحديد العلاقة بين تطبيق الحوكمة المؤسسية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة تضم (76) من العاملين في المستويات الإدارية العليا بالأمانة العامة وجمعت البيانات باستخدام الاستبانة كأداة بحثية رئيسة، وجرى تحليلها لتقييم مستوى تطبيق أبعاد الحوكمة وعلاقتها بممارسة المسؤولية الاجتماعية. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تطبيق أبعاد الحوكمة المؤسسية في الأمانة العامة، وأكدت وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لتطبيق آليات الحوكمة في تعزيز ممارسة المسؤولية الاجتماعية. تبين أن أبعاد ضمان حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة، ودور أصحاب المصلحة، ومسؤوليات مجلس الإدارة كان لها تأثير إيجابي ومعنوي، في حين لم يظهر أثر معنوي لبعدي وجود إطار فعال للحوكمة والإفصاح والشفافية.

التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراستين السابقتين وجود اتفاق في التأكيد على أهمية الحوكمة المؤسسية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، كما اعتمدت كلتا المنهج الوصفي التحليلي واستخدمتا أساليب إحصائية لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. وأظهرت نتائجهما أن بعض آليات وخصائص الحوكمة المؤسسية لها أثر معنوي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، مع وجود تفاوت في تأثير بعض الأبعاد الأخرى.

وتختلف الدراستان في طبيعة مجتمع الدراسة ومجال التطبيق؛ إذ ركزت دراسة النعيم (2025) على الشركات الصناعية السعودية المدرجة، مع التركيز على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، بينما تناولت دراسة المطيري أثر آليات الحوكمة المؤسسية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية داخل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو قطاع حكومي يختلف من حيث البيئة التنظيمية والأهداف المؤسسية عن القطاع الصناعي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراستين في بناء الإطار النظري، وتحديد أبعاد الحوكمة المؤسسية، وصياغة الفرضيات، واختيار المنهجية المناسبة، فضلاً عن الاستفادة من النتائج في تفسير العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية.

الفجوة البحثية

وعلى الرغم من أهمية نتائج الدراستين، إلا أنهما لم تتناولوا أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، وهو ما يمثل فجوة بحثية تسعى الدراسة الحالية إلى سدها، من خلال التركيز على هذه الفئة من الشركات، وتحليل أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بما يدعم الاستدامة المؤسسية ويتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدة جوانب تسهم في تعزيز قيمتها العلمية والتطبيقية، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- 1- التركيز على الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، وهي فئة لم تحظ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة، على الرغم من دورها الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- 2- دراسة أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية بصورة شاملة، في حين ركزت بعض الدراسات السابقة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أو على آليات محددة من آليات الحوكمة، دون تناول العلاقة بين المتغيرين بصورة متكاملة.
- 3- تحليل أبعاد الحوكمة المؤسسية ذات الصلة بالواقع التنظيمي للشركات الصناعية متوسطة الحجم، بما في ذلك الابتكار في النموذج التشغيلي، والعوائق التنظيمية، وأثرها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

4- الربط بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة المؤسسية، بما يبرز دور الحوكمة في دعم استدامة الشركات وتعزيز قدرتها على تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل.

5- تقديم نتائج وتوصيات عملية يمكن أن تستفيد منها إدارات الشركات الصناعية متوسطة الحجم، إلى جانب صناع القرار والجهات التنظيمية، بما يسهم في تطوير ممارسات الحوكمة المؤسسية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

6- الإسهام في سد فجوة بحثية في الأدبيات العربية والسعودية، من خلال تقديم دراسة ميدانية حديثة تتناول قطاعاً لم يُدرس بصورة كافية، الأمر الذي يثري الأدبيات العلمية ويفتح المجال أمام دراسات مستقبلية في هذا المجال.

المنطلقات النظرية للدراسة :

تستند هذه الدراسة إلى إطار نظري متكامل يجمع بين عدد من النظريات الإدارية والتنظيمية التي تفسر العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، وهي:

نظرية الوكالة (Agency Theory)، ونظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)، ونظرية الشرعية (Legitimacy Theory). ويُعد هذا الإطار النظري من أكثر الأطر استخداماً في الأدبيات الحديثة لتفسير أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المؤسسية، حيث تسهم كل نظرية في تفسير جانب من العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوفر أساساً علمياً لبناء نموذج الدراسة وصياغة فرضياتها.

1. نظرية الوكالة (Agency Theory):

تقوم هذه النظرية على وجود علاقة تعاقدية بين الملاك والإدارة، وقد تنشأ تعارضات في المصالح نتيجة اختلاف أهداف الطرفين. وتؤكد النظرية أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، مثل الشفافية والمساءلة والرقابة الفاعلة، يسهم في الحد من مشكلات الوكالة، وتحسين كفاءة الإدارة، وتعزيز الأداء المؤسسي.

2. نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory):

تتطلب هذه النظرية من أن مسؤولية الشركة لا تقتصر على تحقيق مصالح المساهمين فقط، وإنما تمتد لتشمل جميع أصحاب المصلحة، مثل العاملين والعملاء والموردين والمجتمع والجهات الحكومية. وترى النظرية أن تطبيق الحوكمة المؤسسية يسهم في تحقيق التوازن بين مصالح هذه الأطراف، ويعزز ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

3. نظرية الشرعية (Legitimacy Theory):

تفترض هذه النظرية أن الشركات تسعى إلى اكتساب شرعيتها والمحافظة عليها من خلال الالتزام بالقيم والأنظمة والتوقعات المجتمعية. ويعد الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية والإفصاح عن أنشطة

المسؤولية الاجتماعية من أهم الوسائل التي تستخدمها الشركات لتعزيز ثقة المجتمع وأصحاب المصلحة والمحافظة على مشروعيتها واستدامتها.

ثالثاً: كيفية تطبيق هذه النظريات في الدراسة الحالية
تُطبق هذه الدراسة نظرية الوكالة لتفسير دور الحوكمة المؤسسية في تحسين الرقابة والشفافية والمساءلة داخل الشركات الصناعية متوسطة الحجم، بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة وتعزيز اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما تستند إلى نظرية أصحاب المصلحة لتفسير العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، من خلال بيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة وتعزيز مساهمة الشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتستفيد الدراسة من نظرية الشرعية في تفسير سعي الشركات الصناعية متوسطة الحجم إلى تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية والالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع الأنظمة والتوقعات المجتمعية، وبما يدعم استدامتها ويرفع مستوى ثقة المجتمع والجهات التنظيمية بها، انسجاماً مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

المنهجية وطرق البحث :

أولاً: نوع البحث

تُصنف هذه الدراسة ضمن البحوث التطبيقية (Applied Research)؛ إذ تهدف إلى دراسة أثر الحوكمة المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، بما يسهم في تقديم نتائج وتوصيات عملية يمكن الاستفادة منها في تطوير ممارسات الحوكمة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

كما تُعد الدراسة وصفية تفسيرية؛ فهي تسعى إلى وصف واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية في الشركات محل الدراسة، ثم تفسير العلاقة بينهما وقياس أثر الحوكمة المؤسسية في المسؤولية الاجتماعية من خلال اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

ثانياً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي (Quantitative Research Approach)، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث سيتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، ثم تحليلها باستخدام البرامج والأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

ثالثاً: خطة البحث وخطوات التنفيذ

تتضمن الدراسة الخطوات الآتية:

- 1- مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، وبناء الإطار النظري للدراسة.
- 2- تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وفرضياتها، وبناء النموذج المفاهيمي للدراسة.
- 3- تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) بما يتوافق مع متغيرات الدراسة وأبعادها.

- 4- تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة المناسبة وفق الأسس العلمية.
- 5- جمع البيانات الميدانية من أفراد عينة الدراسة.
- 6- التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.
- 7- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة.
- 8- تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء الأدبيات والدراسات السابقة.
- 9- استخلاص الاستنتاجات، وتقديم التوصيات والمقترحات للدراسات المستقبلية.

أدوات الدراسة :

أولاً: أدوات جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، ولقدرتها على جمع البيانات من عدد كبير من أفراد مجتمع الدراسة في وقت مناسب، بما يتيح إجراء التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة. وقد تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، مع الاستفادة من المقاييس المستخدمة في الدراسات ذات الصلة، ثم جرى تكيفها بما يتناسب مع طبيعة الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: بناء أداة الدراسة

تتكون الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

ويهدف إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية للمستجيبين، وتشمل: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الإدارة أو القسم. حجم الشركة.

الجزء الثاني: مقياس الحوكمة المؤسسية (المتغير المستقل)

ويتكون من أربعة أبعاد، هي:

الشفافية والإفصاح .

المساءلة والرقابة.

حقوق أصحاب المصلحة .

النموذج التشغيلي والابتكار في الحوكمة المؤسسية.

الجزء الثالث: مقياس المسؤولية الاجتماعية (المتغير التابع)

ويتكون من أربعة أبعاد، هي:

المسؤولية تجاه العاملين

المسؤولية تجاه المجتمع

المسؤولية البيئية

المسؤولية الاقتصادية والأخلاقية.

وقد استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبانة، وذلك وفق البدائل الآتية: (1) أعارض بشدة، (2) أعارض، (3) محايد، (4) أوافق، (5) أوافق بشدة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية فيما يأتي:

أولاً: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على بحث أثر الحوكمة المؤسسية بوصفها المتغير المستقل في المسؤولية الاجتماعية بوصفها المتغير التابع، وذلك في الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على أبعاد الحوكمة المؤسسية وعلاقتها بممارسات المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على العاملين في المناصب الإدارية والإشرافية بالشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطاً بتطبيق الحوكمة المؤسسية وممارسات المسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً: الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على الشركات الصناعية متوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.

رابعاً: الحدود الزمنية

تُجرى الدراسة خلال العام 2026م

المراجع :

- نايف زويد المشرافي المطيري 2025 مجلة ميدأوشن للبحوث والدراسات
- مصعب سعد النعيم ٢٠٢٥ المجلة العربية للإدارة